



الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير مجلس الإدارة

الدورة الاستثنائية التاسعة (٧-٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٦)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الحادية والستون

الملحق رقم ٢٥ (A/61/25)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الحادية والستون
الملحق رقم ٢٥ (A/61/25)

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

عن أعمال دورته الاستثنائية التاسعة

دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٧-٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٦

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي عن أعمال
دورته الاستثنائية التاسعة

دبي، الإمارات العربية المتحدة ٧-٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦

المحتويات

الصفحة

١		مقدمة
١		أولا - افتتاح الدورة
١		ألف - مراسم الافتتاح
٢		باء - افتتاح الدورة الرسمي
٥		جيم - تقرير المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
٦		ثانيا - تنظيم الدورة
٦		ألف - الحضور
٧		باء - انتخاب أعضاء المكتب
٨		جيم - إقرار جدول الأعمال
٩		دال - تنظيم عمل الدورة
١٠		هاء - تقرير اللجنة الجامعة
١٠		ثالثا - وثائق تفويض الممثلين
١٠		رابعا - اعتماد المقررات
١٠		خامسا - التقييم والرصد والإنذار المبكر: حالة البيئة (البند ٤ من جدول الأعمال)
١١		سادسا - قضايا السياسات العامة (البند ٥ من جدول الأعمال)
١٢		سابعا - متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: إسهامات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة القادمة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة (البند ٦ من جدول الأعمال)
١٢		ثامنا - أسلوب الإدارة البيئية الدولية (البند ٧ من جدول الأعمال)
١٣		تاسعا - نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الصلة بمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي (البند ٨ من جدول الأعمال)
١٣		عاشرا - تنفيذ برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومقررات مجلس الإدارة ذات الصلة (البند ٩ من جدول الأعمال)

١٣	حادي عشر - مسائل أخرى (البند ١٠ من جدول الأعمال)
١٣	ثاني عشر - اعتماد التقرير (البند ١١ من جدول الأعمال)
١٣	ثالث عشر - اختتام الدورة (البند ١٢ من جدول الأعمال)
	المرفقات
١٥	الأول - مقرر اعتمده مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية التاسعة
١٧	الثاني - مبادرة الإمارات العربية المتحدة
	الثالث - موجز الرئيس بشأن المناقشات التي دارت بين الوزراء ورؤساء الوفود حول أسلوب الإدارة البيئية
٣٠	الدولية أثناء الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

مقدمة

عقدت الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في مركز دبي للمؤتمرات الدولية في دبي بالإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وقد عقدت هذه الدورة وفقاً للفقرة ١ (ز) من مقرر مجلس الإدارة ١٧/٢٠ المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، المعنون "آراء مجلس الإدارة حول تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية" ومقرر مجلس الإدارة ١٢/٢٣ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ المعنون "جدول الأعمال المؤقتان وتواريخ وأماكن انعقاد الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي" والفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٤٢ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ والمعنون "تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية" والفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٤٠/٢٤٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ المعنون "خطة المؤتمرات"؛ ووفقاً للمادتين ٥ و ٦ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة.

أولاً - افتتاح الدورة

ألف - مراسم الافتتاح

١ - أُقيم حفل افتتاح الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي يوم الاثنين الموافق ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦ بالاقتران مع حفل منح جائزة زايد الدولية الثالثة للبيئة.

٢ - وقررت لجنة التحكيم الدولية لجائزة زايد الرفيعة المكانة والمتصلة بالبيئة بالإجماع في عام ٢٠٠٦ منح جائزة عام ٢٠٠٥ بشأن القيادة العالمية للسيد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة. كما منحت جائزة العمل البيئي المفوضي إلى تغيير إيجابي في المجتمع إلى السيدة أنجيلا كروبر من مؤسسة كروبر في ترينيداد وتوباغو والسيد إميل سالم وزير الدولة لشؤون البيئة والتنمية في إندونيسيا، وجائزة الإنجازات العلمية والتكنولوجية في مجال البيئة إلى فريق الخبراء الذي أدى ما قام به من أعمال إلى نجاح تقييم النظام الإيكولوجي للألفية. وقد تسلم هذه الجائزة بالإنيابة عن الفريق، السيد والتر ريد مدير الفريق.

٣ - وقام بتقديم الجوائز صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الإمارات العربية المتحدة ورئيس وزرائها وحاكم إمارة دبي وراعي جائزة زايد الدولية.

- ٤ - وأدلى ببيانات خلال الحفل كل من السيد محمد أحمد بن فهد رئيس جائزة زايد الدولية للبيئة، والسيد راشمات ويتويلار رئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والسيد كلاوس توبفر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- ٥ - وأشار الأمين العام في كلمته بمناسبة تسلمه للجائزة إلى أن حكومة الإمارات العربية المتحدة وشعبها تفهموا أهمية استخدام الموارد الشحيحة بكفاءة، وأدركوا أن التنمية المستدامة لن تنجح بدون صون رأس المال الطبيعي للعالم - ألا وهو البيئة. كما يكمن هذا التفهم في جوهر رسالة الأمم المتحدة العالمية للسلم والتنمية.
- ٦ - وألقى الأمين العام الضوء على تقييم النظام الإيكولوجي للألفية الذي أظهر الأضرار البالغة التي لحقت بالموارد والشبكات الداعمة للحياة على الأرض، مشيراً إلى أنه إذا ما استمر هذا الوضع فلن يكون هناك سوى قدر ضئيل من السلم والكثير جداً من الفقر. وأعلن أنه سيستخدم الأموال الممنوحة من الجائزة كأموال أساسية لإقامة مؤسسة في أفريقيا للنهوض بالزراعة وتعليم البنات.

باء - افتتاح الدورة الرسمي

- ٧ - افتتحت الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة رسمياً في الساعة ١٠,٤٥ من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ورحب السيد محمد المدفع وزير الصحة في الإمارات العربية المتحدة بالمشاركين في الدورة. كما أدلى السيد كلاوس توبفر بعبارة الترحيب. وفي أعقاب بياني الترحيب، أدلى ببياني الافتتاح كل من السيدة آنا تيباجوكا المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) والسيد راشمات ويتويلار وزير الدولة لشؤون البيئة في إندونيسيا ورئيس المجلس/المنتدى. وبالإضافة إلى ذلك وجه كل من السيد موريتز لويبرغر رئيس الاتحاد السويسري والسيد يحيى جامه رئيس جمهورية غامبيا خطابين رئيسيين إلى المجلس/المنتدى.
- ٨ - رحب السيد المدفع بالمشاركين في دورة المجلس/المنتدى في دبي، وهي أول دورة تعقد في المنطقة، وقال إن مواضيع الدورة الرئيسية الثلاثة - وهي الطاقة والبيئة، وإدارة المواد الكيميائية، والسياحة والبيئة - مترابطة وتتصل بشكل وثيق بالتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والمواضيع الثلاثة كلها جزء لا يتجزأ من اقتصاد الإمارات العربية المتحدة التي توليها أولوية في التخطيط الوطني وفي رسم السياسات وفي التشريعات. وأعرب عن تقديره لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لما يبذله من جهود دؤوبة للنهوض بالتنمية المستدامة.

٩ - أعرب السيد توبفر عن تقديره لما حظي به من مشاعر حارة وتمنيات طيبة بمناسبة تقاعده الوشيك من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقال إن الدورات الاستثنائية الثلاث السابقة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أسفرت كلها عن نتائج رئيسية وهي: إعلان مالمو في عام ٢٠٠٠؛ ومقرر كارتاخينا بشأن أسلوب الإدارة البيئية في عام ٢٠٠٢؛ ومبادرة جيحو في عام ٢٠٠٤. وقد تلقى الاجتماع الراهن بالفعل إشارة واعدة في ختام المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية متمثلة في إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛ وقال إنه يتطلع إلى تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بنجاح، وأنه يرى في خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات مبادرة واعدة جداً للنهوض بالتنمية المستدامة في البلدان النامية.

١٠ - تكلمت السيدة آنا تيباجوكا عن الالتزام المتجدد بالشراكة الهامة فيما بين موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد عملت، بالنظر إلى الأهمية المتنامية التي توليها الحكومات إلى التنمية المستدامة، على إبراز الترابط الطبيعي الوثيق بين المنظمتين وأشارت إلى أن البيئة تتصل بشكل لا ينفصم بالحد من الفقر وقضايا الحضرة. وشددت، مشيرة إلى أن الفقر يمكن أن يصبح أيضاً مصدراً للتردي البيئي، على الحاجة إلى النظر في الأوجه الاقتصادية للتنمية المستدامة من أجل التصدي للهوة الضخمة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء. وألقت الضوء على بعض المشاريع التي ينخرط موئل الأمم المتحدة فيها، إلا أنها أشارت إلى أن المنظمة تبذل في الوقت الراهن جهوداً مضنية لتنفيذ سبعة من الأهداف الإنمائية للألفية، حيث يتطلب تحقيقها بذل جهود مستمرة لضمان سبل الحصول على المأوى الملائم جنباً إلى جنب مع توفير المياه النقية والتصحاح والكهرباء. وأخيراً، شددت مرة ثانية، لدى توجيه التحية إلى السيد توبفر لما قام به من أعمال على مدى سنوات خدمته يعود بالفائدة على كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة، على الحاجة إلى مواصلة المنظمتين لتعاونهما القوي من أجل تحقيق هدفهما المشترك بشأن التنمية المستدامة.

١١ - أشار السيد ويتويلار إلى أن الدورة الحالية للمجلس/المنتدى تمثل أول مناسبة تجتمع فيها هيئة للأمم المتحدة في غرب آسيا، وأعرب عن رأي مفاده أنه كان من الملائم على وجه الخصوص أن تعقد الدورة في الإمارات العربية المتحدة البلد الذي أظهر حرصاً استثنائياً في رعايته للبيئة واهتمامه بها، فضرر مثلاً يحدى به في هذا الصدد لبقية العالم. وفي معرض استعراضه للتقدم الهام الذي أنجز بشأن أهداف أسلوب الإدارة البيئية الدولية منذ الدورة السابقة للمجلس/المنتدى، بما في ذلك ما تم من خلال تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية والتعاون المتزايد بين بلدان الجنوب، أشار إلى إعادة تأكيد الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها العام رفيع المستوى في عام ٢٠٠٥، على أن التنمية المستدامة تشكل عنصراً رئيسياً في أطر

الأمم المتحدة، وحث الدول الأعضاء على العمل معاً لإنجاز الغايات المنصوص عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية.

١٢ - أكد السيد جامه في خطابه الرئيسي أن الدورة الاستثنائية التاسعة تعقد في لحظة فاصلة في تاريخ البشرية، وقال إن المجتمع الدولي قد وافق على مدار السنوات الأخيرة، على أهداف طموحة للحد من الفقر وتحقيق التنمية. وينبغي أن يهدف مجلس الإدارة إلى إقرار ميثاق عالمي جديد للمساعدة في تحقيق تلك الأهداف استناداً إلى الالتزامات الواردة في خطة بآلي الاستراتيجية. وأشاد السيد جامه كذلك بالأعمال المرموقة التي اضطلع بها السيد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة والسيد توبفر اللذان سيتقاعدان خلال عام ٢٠٠٦. وقدم إلى السيد توبفر هدية بالإنابة عن دول الإقليم الأفريقي عرفاناً بما بذله من جهود.

١٣ - وأشار إلى أنه تم اختيار ست بلدان أفريقية، من بينها بلده، كبلدان ريادية لتنفيذ خطة بآلي الاستراتيجية. وقد أظهر كل بلد من هذه البلدان التزامه بتنفيذ الخطة الاستراتيجية من خلال تخصيص موارد محلية لتنفيذها. بيد أن فاعلية الخطة الاستراتيجية تعتمد اعتماداً بالغاً على تقديم دعم مالي واف، علاوة على التعاون فيما بين الحكومات وجميع مؤسسات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ذات الصلة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وبالتالي، ينبغي أن يظل بحث تمويل الخطة الاستراتيجية وتنفيذها في جوهر المناقشات المقبلة، وينبغي إمعان التفكير في إنشاء صندوق استثماري خاص لدعم التنفيذ. وفي الختام، قدم بياناً اعتمدته الدول الست في اجتماع الاتحاد الأفريقي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، يعرب عن التزام تلك الدول بتنفيذ الخطة الاستراتيجية.

١٤ - أوضح السيد لوينرغر في خطابه الرئيسي أهمية حماية تنوع البيئة العالمية للصحة البشرية ورفاهها ورخائها الاقتصادي في المستقبل؛ وأكد أن لتدابير من قبيل استكمال اتفاق بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، أهميتها الحاسمة لنجاح هذا المسعى. وقال إن من الضروري أيضاً الاعتراف بأن أدوار البلدان المتقدمة والنامية تختلف في هذا الصدد، وأن من المهم التقييد بالمبادئ التي تقضي بضرورة تغريم مستهلكي الموارد الطبيعية أو ملوثي البيئة مقابل ما يتناسب مع ما يرتكبونه من أعمال.

١٥ - وقال إنه توجد حاجة على الصعيد الدولي إلى سياسات وأهداف مرسومة بوضوح بشأن البيئة، إلى جانب قيام مؤسسة قوية تابعة للأمم المتحدة تضع المؤشرات البيئة وترصدها وتوفر الإرشاد وتضمن التلاحم في وضع القواعد، وقد قامت منظمة التجارة العالمية بمثل هذا الدور بشأن القضايا المتصلة بالتجارة، والنظام القائم الشديد التجزئة بشأن أسلوب الإدارة البيئية الدولية سيستفيد من مؤسسة مماثلة. وحث المجلس/المنتدى، وهو يستشهد ببروتوكول

كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والأهداف الإنمائية للألفية كنماذج ملهمة، على تركيز اهتمامه على تحديد وإنجاز أهداف بيئية عالمية. وفي الختام، أكد مجدداً على رسالته بأنه على البشرية أن تسعى جاهدة إلى خلق مستقبل زاهر ومستدام بحماية التنوع البيولوجي من خلال التكافل الصحي للرفاه الاجتماعي والأنشطة الاقتصادية والحماية البيئية.

جيم - تقرير المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية

١٦ - قامت ممثلة الأمانة، أثناء الجلسة الافتتاحية، بإطلاع المجلس/المنتدى بإيجاز على النتائج التي تمخض عنها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية والذي كان قد اختتم بنجاح مساء اليوم السابق. وكانت هذه النتائج تستهدف تيسير تحقيق الهدف الإنمائي للألفية الوارد ذكره في الفقرة ٢٣ من خطة جوهانسبرج للتنفيذ وهو كفالة أن يتم بحلول عام ٢٠٢٠ "استخدام وإنتاج المواد الكيميائية بطرق تؤدي إلى تقليل الآثار البالغة الضرر بالصحة البشرية والبيئة [١]". واعتمد المؤتمر النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية الذي شمل ثلاث وثائق هي: إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛ والاستراتيجية الجامعة للسياسات وخطة العمل العالمية، وتضمنت وثائق النهج الاستراتيجي على أمور من بينها، الأجزاء المتعلقة بالاحتياجات والأهداف، والآليات المالية الداعمة، والمبادئ والنُهُج، وأنشطة التنفيذ وأعربت الممثلة عن أملها بأن يغطي هذا الاتفاق بالتأييد من جانب مجالس الإدارة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة.

١٧ - وقالت إن من المتوقع أن يضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور قيادي مع منظمة الصحة العالمية في الأمانة كل وفقاً لمجال خبراته وولايته ورهنياً بموافقة مجالس الإدارة الخاصة بكل منهما على ذلك. وتقرر أن ينهض برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنشطة لدعم التنفيذ في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وأداء مهام الأمانة والمهام الإدارية، والإشراف على الأعمال التي تتم بين الدورات، وإدارة الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة باستخدام الأموال التي تم التعهد بها في الآونة الأخيرة لهذا الغرض. وأعدت هذه الأنشطة، إلى جانب أخرى، لكي تؤدي إلى تحقيق الغايات المستهدفة بحلول عام ٢٠٢٠.

١٨ - وكما هو مشار إليه في الفصل رابعاً، اعتمد المجلس/المنتدى المقرر د ١ - ٩/١، المبين في المرفق الأول لهذا التقرير، الذي صادق فيه على النهج الاستراتيجي.

ثانيا - تنظيم الدورة

ألف - الحضور

١٩ - مثلت الدول التالية الأعضاء في مجلس الإدارة في الدورة:^(١) الاتحاد الروسي، الأرجنتين، استراليا، إسرائيل، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، إيران (جمهورية - إسلامية)، باكستان، البرازيل، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، بولندا، تايلند، تركيا، توفالو، الجزائر، جزر البهاما، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، رومانيا، السنغال، السويد، شيلي، الصومال، الصين، غانا، فرنسا، قيرغيزستان، كازاخستان، الكامرون، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النمسا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

٢٠ - ومثلت الدول التالية غير الأعضاء في مجلس الإدارة ولكنها أعضاء بالأمم المتحدة أو أعضاء في وكالة متخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. مراقبين: إثيوبيا، الأردن، أرمينيا، إريتريا، أسبانيا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، البحرين، البرتغال، بروني دار السلام، بليز، بنن، بوتان، بيرو، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونغ، جامايكا، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، زامبيا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، سوازيلند، السودان، سورينام، سويسرا، سيشيل، الصرب والجبل الأسود، طاجيكستان، العراق، عُمان، غامبيا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، فانواتو، الفلبين، فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كرواتيا، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، الكونغو، الكويت، كيريباتي، لاقتيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، ملاوي، ملديف، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، النرويج، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، اليمن واليونان.

(١) تقرر عضوية مجلس الإدارة بواسطة انتخابات أجريت في الجلسة العامة الـ ٢٩ من الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، والجلسة العامة الـ ٥٩ من الدورة الثامنة والخمسين، المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، والجلسة العامة الـ ٤٣ من الدورة الستين للجمعية العامة التي عقدت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

- ٢١ - كما شارك المراقب للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة في الدورة.
- ٢٢ - مثلت في الدورة هيئات الأمم المتحدة ووحدات الأمانة وأمانات الاتفاقيات التالية: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة السلامة والأمن، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وأمانة الأوزون، وأمانة اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، وأمانة الاتفاقية المتعلقة بالتحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وأمانة مجلس كبار التنفيذيين للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وجامعة الأمم المتحدة.
- ٢٣ - ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة التالية: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.
- ٢٤ - ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية: لجنة الاتحاد الأفريقي، وأمانة جماعة منطقة الكاريبي، وأمانة الكومنولث، والمفوضية الأوروبية، والاتحاد العالمي للحفاظ (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية)، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط، وأمانة اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية، والبرنامج البيئي التعاوني لجنوب شرق آسيا، والمنظمة الإقليمية لحفظ بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.
- ٢٥ - وبالإضافة إلى ذلك حضر الدورة ممثلون من منظمات غير حكومية ومنظمات القطاع الخاص كمراقبين أيضاً. وترد القائمة الكاملة بأسماء المشاركين في الوثيقة UNEP/GCSS.1X/INF/16/Rev.1.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

- ٢٦ - قام رئيس مكتب مجلس إدارة بإحاطة المجلس/المنتدى علماً بأن الجمعية العامة قد انتخبت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الدول الأعضاء الـ ٢٩ في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ ولم تكن سويسرا من بينها؛ ونتيجة لذلك، فإن منصب نائب رئيس المكتب الذي كان يشغله السيد بيت نوبز من سويسرا، ممثلاً مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، قد أصبح شاغراً في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.
- ٢٧ - وأشار في هذا الصدد إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى إلى أنه في حالة عدم انتخاب سويسرا كعضو بمجلس الإدارة في الفترة

٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ فإنه يتم استبدال السيد نوبز بممثل من دولة عضو في مجلس الإدارة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وعرضت المجموعة وفقاً للاتفاق اسم السيدة لينا سومرستاد وزيرة البيئة في السويد لتحل محل السيد نوبز.

٢٨ - وعقب انتخاب السيدة سومرستاد بالتزكية كنائبة لرئيس المكتب، يكون أعضاء مكتب المجلس/المنتدى للدورة الاستثنائية التاسعة على النحو التالي:

الرئيس: السيد راشمات ويتويلر (أندونيسيا)

نواب الرئيس: السيدة سولفينا باربو (رومانيا)

السيدة لينا سومرستاد (السويد)

السيد سيدوغو لورن (بور كينا فاسو)

المقرر: السيد دونالد كوبر (جزر البهاما)

جيم - إقرار جدول الأعمال

٢٩ - أقر المجلس/المنتدى في جلسته العامة الأولى جدول الأعمال التالي للدورة على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/GCSS.IX/1):

١ - افتتاح الدورة.

٢ - تنظيم الدورة:

(أ) إقرار جدول الأعمال؛

(ب) تنظيم العمل.

٣ - وثائق تفويض الممثلين.

٤ - التقييم والرصد والإنذار المبكر: حالة البيئة.

٥ - قضايا السياسات العامة:

(أ) الطاقة والبيئة؛

(ب) إدارة المواد الكيميائية؛

(ج) السياحة والبيئة.

- ٦ - متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة القادمة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة.
- ٧ - أسلوب الإدارة البيئية الدولية.
- ٨ - نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الصلة بمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.
- ٩ - تنفيذ برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومقررات مجلس الإدارة ذات الصلة.
- ١٠ - مسائل أخرى.
- ١١ - اعتماد التقرير.
- ١٢ - اختتام الدورة.

دال - تنظيم عمل الدورة

- ٣٠ - بحث المجلس/المنتدى أثناء جلسته العامة الأولى تنظيم عمل الدورة في ضوء التوصيات الواردة في جدول الأعمال المؤقت المشروح (UNEP/GCSS.IX.1/Add.1) وتنظيم العمل الذي وافق عليه المكتب.
- ٣١ - وافق المجلس/المنتدى على أن تتخذ الجلسات العامة التي تعقد أثناء هذه الدورة شكل مشاورات ذات مستوى وزاري ابتداء من الجلسة الثانية وتستمر كذلك حتى صبيحة الخميس الموافق ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وأن تقوم الجلسات العامة أثناء تلك المشاورات ببحث البند ٥ من جدول الأعمال (قضايا السياسات العامة) من خلال مناقشات حول موضوعات السياسات العامة: "الطاقة والبيئة"، و "إدارة المواد الكيميائية"، و "السياحة والبيئة"، والبند ٧ (أسلوب الإدارة البيئية الدولية)، مع التركيز على وجه الخصوص على قضية العضوية العالمية لمجلس الإدارة.
- ٣٢ - قرر المجلس/المنتدى أيضاً إنشاء لجنة جامعة، وانتخب السيد نوبز رئيساً لها وذلك من أجل استمرارية عمل اللجنة، على أساس يفهم منه ألا يشكل هذا التعيين سابقة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أو أي هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة. ووافق المجلس/المنتدى على أن تنظر اللجنة الجامعة في البند ٤ من جدول الأعمال (التقييم والرصد والإنذار المبكر: حالة البيئة)، والبند ٦ (متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة القادمة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة)، والبند ٧ (أسلوب الإدارة البيئية الدولية)، والبند ٨ (نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الصلة بمجلس الإدارة/المنتدى

البيئي الوزاري العالمي)، والبند ٩ (تنفيذ برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومقررات مجلس الإدارة ذات الصلة).

٣٣ - تم الاتفاق كذلك على أن يبحث المجلس/المنتدى البند ٣ من جدول الأعمال (وثائق تفويض الممثلين)، والبند ١٠ (المسائل الأخرى)، والبند ١١ (اعتماد التقرير)، والبند ١٢ (اختتام الدورة) وذلك أثناء الجلسة العامة المعقودة بعد ظهر الخميس ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

هاء - تقرير اللجنة الجامعة

٣٤ - عقدت اللجنة الجامعة أربعة اجتماعات تحت رئاسة السيد بيت نوبز في الفترة من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير وذلك لبحث البنود من جدول الأعمال المسندة إليها. وأحاط المجلس/المنتدى علماً بتقرير اللجنة الجامعة أثناء جلسته العامة السادسة في ٩ شباط/فبراير. ويرد تقرير اللجنة في المرفق الثاني لمخضر أعمال الدورة (UNEP/GCSS.IX/11).

ثالثا - وثائق تفويض الممثلين

٣٥ - قام المكتب وفقاً للمادة ١٧، الفقرة ٢ من النظام الداخلي بفحص أوراق اعتماد الممثلين الحاضرين للدورة الاستثنائية التاسعة. وقد وجد المكتب أن وثائق تفويض ٥٧ ممثلاً من أصل ٥٨ من ممثلي الدول الأعضاء الذين حضروا الدورة سليمة وحسب الأصول. وأبلغ ذلك إلى المجلس/المنتدى الذي اعتمد تقرير المكتب أثناء الجلسة العامة السادسة في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

رابعا - اعتماد المقررات

٣٦ - اعتمد المجلس/المنتدى في جلسته العامة السادسة، يوم ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦، المقرر د.١ - ٩/١ بعنوان النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية ويرد نص هذا المقرر في المرفق الأول لهذا التقرير.

خامسا - التقييم والرصد والإنذار المبكر: حالة البيئة (البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٧ - تم النظر في البند ٤ من جدول الأعمال بشأن التقييم والرصد والإنذار المبكر: حالة البيئة، في اللجنة الجامعة. ويرد تقرير بمداولات اللجنة في المرفق الثاني لمخضر أعمال الدورة (UNEP/GCSS.IX/11).

سادسا - قضايا السياسات العامة (البند ٥ من جدول الأعمال)

٣٨ - بدأ المجلس/المنتدى في جلسته العامة الثانية يوم ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ بحث البند ٥ من جدول الأعمال في شكل مشاورات وزارية حول قضيتي السياسات العامة الخاصة بالطاقة والبيئة والسياحة والبيئة. وكان من المقرر أن يعقد الوزراء ورؤساء الوفود مشاورات حول قضية السياسات العامة الثالثة بشأن إدارة المواد الكيميائية، ألا أنهم قدموا هذه القضية إلى اللجنة الجامعة نظراً لضيق الوقت، لكي تنظر فيها قبل مواصلة بحثها من جانب المجلس/المنتدى في الجلسة العامة. وكما أُشير إليه في الفصل رابعاً أعلاه، اعتمد المجلس/المنتدى مقررًا بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، الذي يرد في المرفق الأول لهذا التقرير.

٣٩ - بدأ الوزراء ورؤساء الوفود مناقشة قضية السياسات العامة المتعلقة بالطاقة والبيئة في الجلسة العامة الثانية يوم ٧ شباط/فبراير، وواصلوا مناقشتها في الجلسة العامة الثالثة يوم ٨ شباط/فبراير. وناقشوا قضية السياسات العامة المتعلقة بالسياحة والبيئة في الجلسة العامة الرابعة يوم ٨ شباط/فبراير. وقد افتتح السيد توفير كل مناقشة مقدماً المتكلمين الرئيسيين الذين خاطبوا الوزراء قبل كل مناقشة من أجل تحفيز النقاش، وكان يتولى توجيه كل مناقشة اثنان من المنسقين. وكان معروضاً على الوزراء تقارير المدير التنفيذي عن قضيتي السياسات العامة (UNEP/GCSS.IX/9 و Adds.1-3)؛ وعدد من بيانات المجتمع المدني الموجهة إلى المنتدى العالمي السابع للمجتمع المدني (UNEP/GCSS.IX/INF/7 و Adds.1-6)؛ ومذكرتان من المدير التنفيذي عن موجز برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الطاقة وموجز لحالة الطاقة المتجددة واتجاهاتها الرئيسية وتوقعاتها المستقبلية (UNEP/GCSS.IX/INF/11) وعن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال السياحة (UNEP/GCSS.IX/INF/12).

٤٠ - أعد رئيس المجلس/المنتدى استناداً إلى مناقشات الوزراء، موجزاً لمداولات الوزراء ورؤساء الوفود الذي قام بتقديمه إلى المجلس/المنتدى للنظر فيه. وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن الارتياح التام للموجز، وكان هناك اتفاق واسع النطاق على العديد من النقاط الواردة فيه. واتفق على أنه بالرغم من أن الموجز يشكل تلخيصاً دقيقاً للقضايا التي ناقشها الوزراء ورؤساء الوفود الآخرون أثناء الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، فلم يتم التوصل إلى توافق بالآراء بشأن عدد من القضايا المتضمنة فيه. وعلى هذا الأساس، اتفق الوزراء ورؤساء الوفود الآخرون على ضرورة إحالة نص الموجز المعنون "مبادرة الإمارات العربية المتحدة" والذي ضُمَّ بوصفه المرفق الثالث لهذا التقرير، إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة كمساهمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عمل اللجنة أثناء دورتها الرابعة عشرة المقبلة، التي ستقوم اللجنة خلالها باستعراض قضية الطاقة والبيئة.

٤١ - أعربت ممثلة جمهورية إيران الإسلامية، أثناء المشاورات التي دارت حول السياحة والبيئة، عن رأي مفاده أن الترتيبات الراهنة المتعلقة بالسياحة والبيئة غير وافية ومجزأة. وقالت إن المطلوب هو وجود نهج متنسق واستراتيجي وطويل الأجل على شاكلة النهج الذي يُروج له في مطبوع بعنوان "السياحة القائمة على الطبيعة - مشروع ميثاق دولي". وطلبت إيراد مداخلتها في التقرير الحالي وأن ترفق مذكرة تحريرية قدمها بلدها بالموجز الذي أعده الرئيس عن هذه القضية.

سابعاً - متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: إسهامات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة القادمة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة (البند ٦ من جدول الأعمال)

٤٢ - تم النظر في البند ٦ من جدول الأعمال، متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: إسهامات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة القادمة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة في اللجنة الجامعة. ويرد تقرير عن مداولات اللجنة في المرفق الثاني لمخضر أعمال الدورة (UNEP/GCSS.IX/11).

ثامناً - أسلوب الإدارة البيئية الدولية (البند ٧ من جدول الأعمال)

٤٣ - تم النظر في البند ٧ من جدول الأعمال، أسلوب الإدارة البيئية الدولية في اللجنة الجامعة. ويرد تقرير عن مداولات اللجنة في المرفق الثاني لمخضر أعمال الدورة (UNEP/GCSS.IX/11).

٤٤ - كما تم النظر في البند ٧ في الجلسة العامة في شكل مشاورات وزارية يومي ٨ و ٩ شباط/فبراير، وقدم المدير التنفيذي هذا البند ووجهت إلى الوزراء ورؤساء الوفود كلمة من المتحدث الرئيسية، السيدة نيلي أولين، وزيرة الإيكولوجيا والتنمية المستدامة في فرنسا التي عرضت موجزاً بمقتراح بشأن تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى منظمة للأمم المتحدة للبيئة يكون مقرها نيروبي وتحمل طابع الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. كما خاطب الوزراء ورؤساء الوفود الآخرين السيد عدنان أمين، مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنيويورك والمدير التنفيذي لفريق الخبراء التابع للأمين العام المعني بتحقيق التماسك على مستوى منظومة الأمم المتحدة، الذي تحدث عن أسلوب الإدارة البيئية الدولية بما في ذلك التطورات الأخيرة التي استجدت في الجهود المبذولة لزيادة الكفاءة في إدارة القضايا البيئية في منظومة الأمم المتحدة.

٤٥ - ومن ثم تناول الوزراء ورؤساء الوفود هذه القضايا بالبحث. ويرد موجز مناقشتهم الذي أعده رئيس مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في المرفق الثالث لهذا التقرير. ويوضح الموجز وجهات النظر المتنوعة التي تم الإعراب عنها والتي لا تشكل اتفاقاً بالآراء.

تاسعا - نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الصلة بمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي (البند ٨ من جدول الأعمال)

٤٦ - تم النظر في البند ٨ من جدول الأعمال، نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الصلة بمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في اللجنة الجامعة. ويرد تقرير عن مداولات اللجنة في المرفق الثاني لمخضر أعمال الدورة (UNEP/GCSS.IX/11).

عاشر - تنفيذ برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومقررات مجلس الإدارة ذات الصلة (البند ٩ من جدول الأعمال)

٤٧ - تم النظر في اللجنة الجامعة في البند ٩ من جدول الأعمال، برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومقررات مجلس الإدارة ذات الصلة. ويرد تقرير عن مداولات اللجنة في المرفق الثاني لمخضر أعمال الدورة (UNEP/GCSS.IX/11).

حادي عشر - مسائل أخرى (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٤٨ - لم يتناول المجلس/المنتدى بالبحث أي مسائل أخرى أثناء الدورة الحالية.

ثاني عشر - اعتماد التقرير (البند ١١ من جدول الأعمال)

٤٩ - اعتمد هذا التقرير أثناء الجلسة العامة السادسة من الدورة، المعقودة يوم الخميس، ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦، على أساس مشاريع تقارير الجلسات العامة للجنة الجامعة والواردة في الوثائق UNEP/GCSS.IX/L.1 و Add.1 و UNEP/GCSS.IX/CW/L.1 على التوالي وعلى أساس أن يتم إسناد الأمانة والمقرر بمهمة إكمالها وقيامهما بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن ذلك الجزء من التقرير الذي يعكس المناقشات التي دارت أثناء الجلسة العامة السادسة.

ثالث عشر - اختتام الدورة (البند ١٢ من جدول الأعمال)

٥٠ - أعربت ممثلة قبل اختتام الدورة، عن القلق حيال جوانب معينة من الأسلوب الذي تم به إجراء الدورة الحالية، وبخاصة حقيقة أنه قد طُلبَ من المجلس/المنتدى الموافقة على مرفق

لتقرير الاجتماع يحتوي على موجز للمناقشات الوزارية بشأن أسلوب الإدارة البيئية الدولية، الذي نظراً لضيق الوقت، لم تتوفر للمجلس/المنتدى الفرصة لاستعراضه. وتلافياً لتكرار أوضاع مماثلة، اقترحت الممثلة بأن يتشاور المكتب والأمانة مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بخططهم لإجراء الدورات المقبلة للمجلس/المنتدى. كما طلبت الممثلة أن يتم إيضاح ملاحظاتها في هذا التقرير.

٥١ - أشاد الكثير من الممثلين، أثناء تبادل عبارات المجاملة المعتادة، بالسيد توبفر لسنوات خدمته الطويلة والفعالة للغاية كمدير تنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي أعقاب كلمات التقدير وعبارات المجاملة هذه، أعلن الرئيس اختتام الدورة الاستثنائية التاسعة في الساعة ٦,١٥ من مساء يوم الخميس، ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

المرفق الأول

مقرر اعتمده مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته

الاستثنائية التاسعة

المقرر د.إ - ١/٩ - النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى المقررات ١٢/١٨ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥ و ١٣/١٩ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ و ٢٣/٢٠ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ و د.إ - ٣/٧ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ و ٤/٢٢ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ و ٩/٢٣ المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ بخصوص السياسات العالمية المتصلة بإدارة المواد الكيميائية ووضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية،

وإذ يشير إلى الفقرة ٢٣ من خطة جوهانسبرج للتنفيذ^(١) التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، والفقرة ٥٦ من نتائج مؤتمر القمة العالمي التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ والتي صادق فيها رؤساء الدول والحكومات على وضع هذا النهج الاستراتيجي،

وإذ يشير إلى التأييد المعرب عنه لوضع نهج استراتيجي في الدورة العادية العاشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، والاجتماع الخامس عشر لمنتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، والاجتماع ٢٦٩٧ لمجلس الاتحاد الأوروبي في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، والدورة السابعة عشرة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وإذ يرحب بروح التنسيق والتعاون فيما بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الأخرى المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية،

وإذ يرحب أيضاً بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية المؤلف من إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية والاستراتيجية الجامعة للسياسات وخطة العمل العالمية، الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دبي بالإمارات العربية المتحدة في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦^(٢)،

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.11.A1) الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية عن أعمال دورته الأولى (SAICM/ICCM.1/7)، المرفقات الأول والثاني والثالث.

- ١ - **يصادق** على النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بالشكل الوارد في إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية والاستراتيجية الجامعة للسياسات و خطة العمل العالمية؛
- ٢ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يعقد الدورات المقبلة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية المنصوص عليها في الاستراتيجية الجامعة للسياسات، على أن يتم ذلك، حيثما كان ذلك ملائماً، بالتعاقب مع اجتماعات الهيئات الرئاسية للمنظمات الحكومية الدولية الوثيقة الصلة؛
- ٣ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي إنشاء أمانة النهج الاستراتيجي وأن يتحمل المسؤولية الإدارية الشاملة عنها، وأن يأذن بمشاركة أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أمانة النهج الاستراتيجي وفقاً للمقررات ذات الصلة للدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة؛
- ٤ - **يدعو** جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك منظمات القطاع الخاص، إلى توفير موارد طوعية من خارج الميزانية دعماً لأداء أمانة النهج الاستراتيجي لوظائفها؛
- ٥ - **يأذن** للمدير التنفيذي بإنشاء وإدارة الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة لدعم التنفيذ الاستهلاكي للنهج الاستراتيجي؛
- ٦ - **يحث** الحكومات والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية على تقديم مساهمات إلى الصندوق الاستثماري الطوعي الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم أنشطة تنفيذ النهج الاستراتيجي في إطار برنامج البداية السريعة^(٣)؛
- ٧ - **يدعو** الحكومات والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى المساهمة بتقديم الموارد لدعم أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنفيذ النهج الاستراتيجي، وبرنامج البداية السريعة؛
- ٨ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً إلى مجلس الإدارة في دورته الرابعة والعشرين عن الأنشطة الاستهلاكية وعمليات التخطيط لدعم أنشطة تنفيذ النهج الاستراتيجي التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع الأخذ في الاعتبار خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات^(٤).

(٣) SAICM/ICCM.1/7، المرفق الرابع، القرار ١.

(٤) UNEP/GC.23/6/Add.1 والتصويب ١.

مبادرة الإمارات العربية المتحدة

تقرير موجز لرئيس مناقشات الوزراء ورؤساء الوفود أثناء الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

موجز

- ١ - اجتمع وزراء ورؤساء وفود ١٥١ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الذين حضروا الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في دبي في الفترة من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وذلك لمناقشة موضوعات الطاقة والبيئة فضلاً عن السياحة والبيئة.
- ٢ - وجرى المداولات تحت رئاسة السيد راشمات ويتولر (إندونيسيا)، رئيس مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبمساعدة وزراء من الأرجنتين وغانا وأيسلندا والأردن وباكستان وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية.
- ٣ - وفي أعقاب الكلمات الافتتاحية الرئيسية التي أدلى بها كل من صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال من الأردن والآنسة مارجريت بيكيت، وزيرة الدولة لشؤون البيئة والأغذية والريف، المملكة المتحدة والآنسة ديردرى شورلاند، مديرة الائتلاف الكاريبي للسياحة في ترينيداد وتوباغو، وتناول وزراء ورؤساء وفود موضوعات تتعلق بالطاقة والبيئة وكذلك السياحة والبيئة.
- ٤ - ودار نقاش مستفيض وواسع النطاق وتفاعلي أكد اقتناع جميع الوزراء ورؤساء الوفود بضرورة زيادة الاهتمام بالجوانب البيئية للطاقة والسياحة. ويحاول موجز الرئيس هذا أن يركز على الاتجاهات الرئيسية للمناقشة فيما بين الوزراء ورؤساء الوفود الأخرى بدلا من تقديم رأي توافقي بشأن جميع النقاط.
- ٥ - واقترح إجراء مناقشة وزارية بشأن العولمة والبيئة في المستقبل وتم تشجيع النظر في التوقيت والأساليب التي تتبع في ذلك
- ٦ - وطلب الوزراء ورؤساء الوفود إلى رئيس مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي إحالة موجز الرئيس إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة وإلى الدورة الرابعة عشرة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة.

ألف - الطاقة والبيئة

١ - عقد المجلس/المنتدى مشاورات في يومي ٧ و ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ بشأن الطاقة، وفي فترة ما بعد ظهر يوم ٧ شباط/فبراير ترأست الآنسة كريستينا تشرتشر، وزيرة البيئة والعلوم في غانا والآنسة كريستينا ناربونا ريز وزيرة البيئة في إسبانيا، المناقشات التي دارت فيما بين الوزراء. في حين قام بهذه المهمة يوم الأربعاء، ٨ شباط/فبراير كل من الآنسة سيجريدور آنا ثوردادوتير، وزيرة البيئة في آيسلندا والسيد خالد الإيراني وزير البيئة في الأردن.

٢ - واستهلت المشاورات الوزارية بشأن الطاقة بخطابات رئيسية أدلى بها صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال من الأردن والآنسة مارجريت بيكيت وزيرة الدولة لشؤون البيئة والأغذية والريف من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وقدم هذان البيانان منظورات تتعلق بقضايا الطاقة وحددا الإيقاع للحوار الذي تلا ذلك فيما بين الوزراء. وشدد كل من المتحدثين على أهمية تغيير الأنماط الحالية لتوفير واستخدام الطاقة وذلك لأغراض تتعلق بالمناخ وأمن الطاقة فيما شددوا على الحاجة المتزامنة لزيادة توافر خدمات الطاقة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٣ - وأبرز الخطابان الرئيسيان بشأن الطاقة والبيئة دور السياسات الحكومية الرشيدة في توفير الظروف المؤاتية التي يتم في ظلها اتخاذ قرارات الاستثمار التي تحبذ التكنولوجيات الأنظف. وتم التأكيد على الحاجة إلى سياسات مستقرة طويلة الأجل كشرط أساسي للانتقال الفعلي باتجاه نظم طاقة أكثر استدامة وكأمر حاسم لضمان استثمارات القطاع الخاص. وتم إبراز قضية التعاون الإقليمي المعزز إلى جانب قيمة الشراكات الدولية الواسعة مثل تلك التي تمت بعد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وأكد المتحدثان أنه من أجل التصدي للشواغل الثلاثة الرئيسية المتعلقة بأمن الطاقة والحصول عليها وتغير المناخ، لا بد من وجود قائمة واسعة من الحلول تحقق التوازن بين ما كان يُرى أحياناً كأهداف متنافسة؛ فلا يوجد علاج ناجع ولا يوجد حل منفرد. فقد أظهرت كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة تقدماً مبهرًا إلا أن الاستخدام الأنظف للوقود الأحفوري يشكل في الأجل القصير مجالا رئيسياً بالنسبة للكثير من البلدان.

٤ - وأكد العديد من الوزراء ورؤساء الوفود على الدور الحاسم الذي تؤديه الطاقة في كل مجتمع، واتفقوا مع ملاحظة منسقي إدارة الحوار، بأنه قد أُتيحت لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي فرصة ممتازة لنقل رسالة قوية لها مصداقيتها بشأن الحاجة إلى العمل

المتكامل فيما يخص الطاقة والبيئة والتنمية إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الرابعة عشرة والخامسة عشرة.

٥ - وذكر العديد من الوزراء ورؤساء الوفود بأن زيادة سبل الحصول على أشكال الطاقة الأنظف تعتبر أساسية لتحقيق الأهداف النهائية للتنمية المستدامة والأهداف المتعلقة بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وشدد الكثير من المتحدثين على أن الأنماط السائدة حالياً لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها هي أنماط غير مستدامة وأن توفير خدمات الطاقة الحديثة بطريقة مستدامة لحوالي مليار ملياري شخص على نطاق العالم يفتقرون إلى الحصول على هذه الخدمات يشكل التحدي الأكبر الوحيد المتعلق بالطاقة في القرن الحادي والعشرين، وأعرب العديد من المتحدثين عن قلقهم حيال أن التقدم البطيء في تحسين سبل الحصول على الطاقة من شأنه أن يؤدي إلى صعوبة تحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في الإطار الزمني المتفق عليه.

٦ - وشدد الكثير من المتحدثين على أن تغير المناخ يشكل تحدياً خطيراً له القدرة على التأثير في كل جزء من أجزاء المعمورة وأن قطاع الطاقة يعتبر القطاع الأكثر إسهاماً في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛ كما أشاروا إلى أن جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، تواجه أخطاراً متزايدة من جراء التأثيرات السلبية لتغير المناخ. وأشار العديد من المتحدثين إلى أن بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وآليات السوق التي تشرك القطاع الخاص تعتبر حاسمة الأهمية في مساعدة ودعم البلدان النامية في التصدي لتغير المناخ. وأشار عدد من المتحدثين إلى أنه بالنظر إلى زيادة احتياجات البلدان النامية من الطاقة فإن لديها بوجه خاص فرصة طيبة سانحة لزيادة سبل الحصول على خدمات الطاقة باستخدام التكنولوجيات والنُهُج الأنظف، الأمر الذي يؤدي إلى الربط بين الأهداف البيئية والأهداف الإنمائية.

٧ - وفي نفس الاتجاه أشار الكثير من الوزراء إلى أن العديد من المشروعات الإنمائية تطرح الفرص السانحة لتحسين نوعية البيئة المحلية وتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الوقت نفسه دون خلق تأثيرات سلبية على التنمية. وأوصى متحدثون عدة باستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بطرق أكثر إبداعاً لزيادة الاستثمار والمشاركة من القطاع الخاص في مجال تطوير البنى التحتية الأنظف للطاقة بما في ذلك إشراك التكنولوجيات التي تُنقل بين البلدان ذات الاقتصادات النامية.

٨ - وأتفق عدد من الوزراء ورؤساء الوفود على وجود مجال واسع في جميع البلدان تقريباً لتعزيز كفاءة الطاقة وسياسات حفظ الطاقة في سياق الجهود الأوسع لتحقيق الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج. وذكر معظم المتحدثين أن تحسين كفاءة الطاقة تتيح أكبر

نطاق مباشر لخفض النمو المتوقع في الطلب على الطاقة فيما تعمل أيضاً على خفض انبعاثات الكثير من أنواع الملوثات بما في ذلك غازات الاحتباس الحراري. وتسهم مثل هذه الجهود أيضاً حسب قول بعض المتحدثين، بشكل مباشر في تحسين أمن الطاقة بخفض الطلب عليها. وأوصى العديد من المتحدثين بأن تتخذ الحكومات خطوات لتعزيز كفاءة الطاقة من ناحيتي العرض والطلب بما في ذلك ما يتم من خلال اتباع مدونات ومعايير تتعلق بكفاءة الطاقة من أجل الاستخدامات النهائية الأساسية مثل المباني والإنارة واللوازم والزراعة والصناعة ومعدات النقل، بحسب الاقتضاء. وألقي الضوء على أهمية تحسين كفاءة الطاقة في قطاع المباني وكذلك قدرة الحكومات على تفعيل السوق بوصفها الجهة التي تقوم بشراء المعدات والسلع والخدمات التي تتميز بكفاءة الطاقة. وفي هذا السياق، أعلن وزير فنلندا أن حكومته تقوم بإنشاء فرقة عمل معنية باستدامة البناء والإنشاءات في إطار عملية مراكش، ودعا الحكومات إلى المشاركة في عملها.

٩ - وأوصى العديد من الوزراء ورؤساء الوفود بالإسراع في توسيع نطاق استخدام مصادر الطاقة المتجددة وعرض المتكلمون في الاجتماع أمثلة عديدة على السياسات والبرامج الوطنية الناجحة. وفي هذا السياق أشارت وفود عديدة إلى أنه قد تم إحراز تقدم له شأنه منذ أن اجتمع المجتمع الدولي وناقش القضايا المتعلقة بالطاقة بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

١٠ - وأعيد إلى الأذهان بوجه خاص أن المؤتمر الدولي المعني بالطاقة المتجددة الذي عُقد في بون في عام ٢٠٠٤ ومؤتمر بيجين الدولي المعني بالطاقة المتجددة في عام ٢٠٠٥ قد قاما بإثراء الزخم لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة. وتم تسليط الضوء بالتحديد في هذا السياق على التقدم الذي أحرز من قبل مبادرات الطاقة الرئيسية التي تم طرحها أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة مثل الشبكة العالمية للطاقة من أجل التنمية المستدامة، والشراكة بشأن الطاقة للقرية العالمية وائتلاف جوهانسبرج للطاقة المتجددة والشراكة بشأن الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. وتطرق العديد من المتحدثين إلى إنشاء شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن الحادي والعشرين بوصفها عملية متابعة محددة لمؤتمر بون المعني بالطاقة المتجددة التي من شأنها المضي قدماً بالحوار المتعلق بالسياسات بشأن الطاقة المتجددة.

١١ - وأوصى العديد من الوزراء ورؤساء الوفود بأن تقوم اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة بوضع عملية رصد واستعراض موضع التنفيذ لتقييم التقدم المحرز بشأن التوصيات المتضمنة في خطة جوهانسبرج للتنفيذ. ولاحظ عدد من المتحدثين أنه يمكن ضم هذه العملية إلى جهود الرصد المحددة المتوخاة للالتزامات التي قطعت أثناء مؤتمر الطاقة المتجددة في بون وأنه

يمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة القيام بدور في هذا الشأن. واقترح كذلك بأن تقوم هذه الجهود على أسس الشراكات وآليات الإبلاغ القائمة حالياً

١٢ - وأوصى الكثير من المتكلمين بأنه ينبغي للحكومات أن تستخدم الحوافز الموجهة نحو السوق، وتنشيط الطلب على التكنولوجيات الأكفأ والأنظف بما في ذلك التكنولوجيات التي تستغل مصادر الطاقة المتجددة وتستخدم الوقود الأحفوري بشكل أنظف، بما في ذلك وقود النقل. وعرضت أمثلة وطنية والممارسات الأفضل بشأن نهج السياسات المختلفة. وتم الاعتراف بالحاجة إلى تقاسم التجارب على نطاق أوسع كوسيلة أساسية لتسريع التعلم والتكرار مع ملاحظة أنه في حالات عديدة تمكنت البلدان ذات الاقتصادات النامية من تحقيق نجاحات يمكن أن تتقاسمها مع بعضها البعض ومع البلدان الصناعية.

١٣ - وأوضح العديد من المتحدثين الحاجة إلى زيادة الاستثمار في قطاع الطاقة النظيفة، وبما أن تكاليف المعاملات المرتفعة للاستثمارات الأولية في مجال المصادر المتجددة للطاقة وكفاءة الطاقة لا تزال تشكل حاجزاً في مجال الاستثمار، فقد أوصى الوزراء ورؤساء الوفود بأنه ينبغي للحكومات مراجعة أطرها المتعلقة بفرض الضرائب على الطاقة وتسعيرها لضمان أنها تعكس التكاليف الكاملة لإنتاج الطاقة واستهلاكها واستخدامها، والتخلص التدريجي من إعانات الدعم الضارة بيئياً لصالح اعتماد مصادر أخرى للطاقة. وتنطبق هذه التدابير بالمثل على البلدان المتقدمة والنامية. وأشار بعض المتحدثين إلى مزايا إنشاء آلية تمويل من شأنها أن تدعم الأنشطة التي تزيد من سبل الحصول على أشكال الطاقة الحديثة لما يقارب الملياري نسمة الذين لا تصلهم هذه الخدمات حالياً. وأشار متحدثون آخرون إلى أن هذا الأمر بالتحديد ملح بالنظر إلى احتياجات المناطق المعرضة للأخطار والتي تمر بمرحلة ما بعد الصراعات.

١٤ - وتم التشديد، فيما يتعلق بمجال الماليات، على أن القطاع الخاص يقوم بدور أساسي فيه، كما أشار المتحدثون كذلك إلى أن من المهم بمكان من أجل جذب التمويل، وجود أطر سياسات وطنية مستقرة وطويلة الأجل مقرونة بإجراءات محددة قصيرة الأجل لإظهار الالتزام بوضوح. وتعتبر هذه الأطر هامة بوجه خاص لجذب التمويل من القطاع الخاص في مجالات مثل الاستثمارات في مجالات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وتشكل عنصراً رئيسياً لضمان النقل الفعلي للتكنولوجيات. كما أشار العديد من المتحدثين إلى أن القطاع الخاص كثيراً ما يمتلك حقوق الملكية الفكرية بشأن التكنولوجيات الجديدة وبذلك فهو أداة مؤثرة في الجهود المبذولة بشأن نقل التكنولوجيا.

١٥ - وأشار عدد من الوزراء ورؤساء الوفود إلى أن أسواق الكربون الناشئة تتيح سبلاً لافتة بشكل محتمل لتطبيق المزيد من الكفاءة على التسعير وعلى تخصيص انبعاثات الكربون

في جميع الاقتصادات. ومع ذلك أشارت وفود كثيرة إلى أن التطبيق الناجح لآلية التنمية النظيفة لبروتوكول كيوتو التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كثيراً ما تتم عرقلته في بلدانهم بسبب ضيق نطاق المشاريع المحتملة. وفي ضوء قدرتها الكامنة على تحقيق المنافع الاقتصادية والبيئية في البلدان النامية، شدد الكثير من المتحدثين على أنه ينبغي للحكومات التي صدقت على بروتوكول كيوتو أن تزيد من استخدامها لآلية التنمية النظيفة.

١٦ - وأشار عدد من المتحدثين إلى أن لاستخدام الطاقة، ولا سيما عن طريق الاحتراق السيئ للوقود، عواقب وخيمة بالنسبة لصحة البشر وحثوا على إيلاء المزيد من الاهتمام لمشكلة تلوث الهواء الداخلي من جراء احتراق الكتلة الأحيائية في البلدان النامية وأنه على البلدان الاهتمام بصورة أكبر بتحسين جودة وقود النقل.

١٧ - وأشار إلى أنه بالرغم من التقدم الذي أحرز على مدى عقود زمنية، فلا يزال لإنتاج الطاقة وتحويلها واستخدامها تأثيرات كبيرة على البيئة وصحة البشر. وتم التشديد على الحاجة إلى ضمان أن تُصمم مشاريع الطاقة وتنفذ باستخدام معايير بيئية عالية وأوصى العديد من المتكلمين الحكومات بأن تشترط استخدام تقييمات الأثر البيئي وتقييمات المخاطر ونظم الإدارة البيئية والأدوات والنهج الأخرى القائمة على أساس المشاريع التي تعتبر حاسمة الأهمية بالنسبة لخفض التأثيرات البيئية الناجمة عن مشاريع قطاع الطاقة في جميع البلدان.

١٨ - وأشار أيضاً إلى أن قطاع الطاقة يستند أصلاً إلى التكنولوجيا، وأن التكنولوجيات الجديدة والمحسنة تبعث على الأمل في خفض التأثيرات الناجمة عن استخدام الطاقة على الصحة والبيئة. وأشار الكثير من الوزراء ورؤساء الوفود إلى ضرورة إعطاء مزيد من الدعم للبحوث والتنمية المتعلقة بتكنولوجيات الطاقة الجديدة الأنظف، وكذلك زيادة سرعة نشر للتكنولوجيات القائمة والجديدة في جميع البلدان. وأشاروا إلى أن مما له أهميته بوجه خاص هو الدعم المشترك بين القطاعين الخاص والعام للبحث والتطوير في حالة التكنولوجيات الآخذة في الظهور مثل التكنولوجيات العاملة بالهيدروجين.

١٩ - واسترعى الكثير من المتحدثين الانتباه إلى احتياجات تنمية القدرات في البلدان النامية بوجه خاص مشيرين إلى أنها هامة لكنها ليست محددة بإتقان على الدوام. وأشار عدد من المتحدثين إلى أنه باستطاعة اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة أن تكون فعالة في تيسير الانتقال من المناقشة العامة لهذه القضية إلى مناقشات تحدد مجالات الأولوية المعينة والتي من شأنها أن تسهم في التغلب على العقبات الرئيسية التي تقف في وجه نظم الطاقة الأكثر استدامة. ومن شأن مثل هذا التركيز المحدد أن يضمن توجيه الدعم نحو تلك المجالات بفعالية أكبر.

٢٠ - أبدى العديد من الوفود اهتماماً كبيراً بالطاقة الأحيائية وتم عرض عدد من المبادرات الوطنية الجديدة المحددة في هذا المجال، ولا سيما فيما يتعلق بالوقود الأحيائي مثل الإيثانول والبيوديزل من أجل الاستخدامات في مجال النقل، التي أضاف استخدامها مزية جديدة تتمثل في خلق الوظائف في المناطق الريفية. وشددت وفود أخرى على الزيادات الهامة في استخدامات طاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية، والجاذبية المتنامية للتكنولوجيات الفوتوفولتية. وأوضحت المناقشات بشأن تكنولوجيات الطاقة المتجددة بوجه عام أن تحديد ما إذا كانت التكنولوجيا المحددة مناسبة في موقع معين أم لا يتوقف جزئياً على طاقة المصادر المحتملة المتجددة المتاحة، علماً بأن لدى معظم البلدان نوعاً من أنواع قاعدة الموارد المتجددة التي عليها استغلالها.

٢١ - وأشار بعض المتحدثين إلى أنه بالنظر إلى النمو المتوقع فيما هو معروض من مصادر الطاقة الأحيائية وعدد القطاعات الكبير الذي يشمل أن يتأثر بإنتاج الطاقة الأحيائية على نطاق واسع، فإنه ينبغي للحكومات إجراء تقييمات مخاطر خطط الطاقة الأحيائية بغية تحديد التأثيرات البيئية المحتملة طوال الدورة الكاملة للوقود، وزيادة الثقة في السلامة البيئية لنظم الطاقة القائمة على أساس الكتل الأحيائية تؤدي إلى تسريع تطويرها وقبول وقود الكتل الأحيائية بوجه خاص.

٢٢ - وشدد العديد من المتكلمين على أنه بالنظر إلى كل من قدرات الطاقة المائية الكبيرة في البلدان النامية بوجه خاص والشواغل المثارة حيال التأثيرات المحتملة السلبية البيئية والاجتماعية المقترنة بالكثير من السدود، فإنه ينبغي للحكومات أن تلتزم الحرص الواجب لدى تطوير وتشغيل مشاريع الطاقة المائية، مستفيدة من قاعدة المعارف الكبيرة والخبرات الموجودة حالياً. وتطرق العديد من الوزراء ورؤساء الوفود إلى الحاجة لزيادة الاستثمار في مشاريع الطاقة المائية السليمة بيئياً وأكدوا على ضرورة حفظ النظم الإيكولوجية في مناطق مستجمعات المياه لضمان توافر الموارد على المدى البعيد.

٢٣ - وأشار وزراء ورؤساء وفود عدة إلى أنه من المتوقع أن يفي الوقود الأحفوري بقسط كبير من النمو المتوقع في الطلب على الطاقة في العقود الزمنية المقبلة ولا سيما في المناطق النامية، وأوصوا بأن تنهض الحكومات بتطوير التكنولوجيات الأنظف ونقلها والتعجيل بنشرها في البلدان النامية. وأشار عدد من المتكلمين إلى وجوب التركيز على تكنولوجيات راسخة بشكل أفضل ومجربة تجارياً في الأجل القصير، فيما أكد آخرون أنه من المهم بنفس القدر إشراك البلدان النامية في برامج تتصل بالتكنولوجيات الآخذة بالظهور مثل أسر الهيدروجين والكربون وخزنها.

٢٤ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود مراراً على أن التحدي الذي تواجهه الحكومات يتمثل في تحقيق التوازن بين أهداف متنافسة - وهو التحدي الذي أوضحه إخفاق نظام الطاقة القائم حالياً في تدخيل التكاليف غير المحسوبة لإنتاج واستهلاك واستخدام الطاقة، وبالرغم من ذلك أشار الكثيرون إلى أنه يتعذر تجنب عمليات المبادلة دائماً وأن الإجراءات التصحيحية في مجالات معينة تنطوي على تحقيق مكاسب متعددة ولا سيما فيما يتعلق بتحسين كفاءة الطاقة التي تسفر عن مكاسب بيئية واقتصادية وأخرى تتعلق بأمن الطاقة.

٢٥ - وأثنى عدد من الوفود على برنامج الأمم المتحدة للبيئة لما قام به من أعمال ودعوا المنظمة إلى زيادة جهودها في مجال الطاقة ولا سيما بتقديم التوجيهات المتعلقة بالسياسات إلى البلدان النامية، وتحفيز دعم القطاع المالي لتهيئة الطاقة الأنظف وتقاسم أفضل الممارسات.

٢٦ - ودعا الوزراء ورؤساء الوفود رئيس مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي إلى تقديم موزحه للمناقشات إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الرابعة عشرة.

باء - السياحة والبيئة

٢٧ - ترأس المشاورات الوزارية في الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بشأن السياحة والبيئة كل من السيد أتلوسافينو، وزير البيئة بالأرجنتين والأنسة كلوديا ماكوري، مساعدة الوزير المرشحة لشؤون البحار والشؤون البيئية والعلمية الدولية بوزارة الخارجية الأمريكية.

٢٨ - وألقت الأنسة ديدري شيرلاند، مديرة الرابطة الكاريبية للسياحة المستدامة (CAST) كلمة رئيسية تناولت فيها دعائم السياحة في منطقة البحر الكاريبي وأكدت على الدور الهام الذي تؤديه الحكومات ودوائر الأعمال في وضع الاستراتيجيات التي تنهض بالتنمية المستدامة في قطاع السياحة. وفي معرض إعرابها عن شواغلها بشأن إضعاف مرونة النظم الإيكولوجية والتأثيرات الضارة الناجمة عن التدهور الكبير، أشارت إلى حقيقة أن السياحة يمكن أن تصبح حليفاً للتنمية البيئية والاجتماعية عن طريق وقف هذه الاتجاهات.

٢٩ - وقد قدم اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الذي تلا ذلك فرصة ثمينة ومثمرة لتبادل الآراء. وركزت بيانات كثيرة للوزراء على التحديات الرئيسية للسياحة والبيئة كل في بلده. أما المناقشات التي تطرقت إلى السياسات والاستراتيجيات والأدوات والتخفيف من شأفة الفقر والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، فضلاً عن الدور المحتمل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في النهوض بالسياحة السليمة بيئياً في إطار التنمية المستدامة، فقد تمحورت حول القضايا التالية: دور الحكومات في النهوض بالسياحة المستدامة، والسياحة كأداة للصون

البيئي، والنهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع السياحة، إلى جانب ما يلزم من مساعدات من وكالات الأمم المتحدة للنهوض بالسياحة المستدامة.

٣٠ - وتم الترحيب بورقة المعلومات الأساسية التي أعدها الأمانة واستندت إلى مساهمات مقدمة من مختلف منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث أنها قدمت خيارات لافقة للحكومات لتعزيز الأشكال المستدامة للسياحة. وتراوح هذه الخيارات من لوائح التخطيط إلى صكوك اقتصادية وتحدد ١٢ هدفاً للسياحة المستدامة، وانعكاساتها المنصبة على السياسات، والهياكل التعاونية الضرورية والاستراتيجيات اللازمة على الصعيدين الوطني والمحلي. كما تم التأكيد على ضرورة مواصلة النهوض بالتعاون والشراكات وتعزيزها بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وكذلك منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

٣١ - أكد الوزراء ورؤساء الوفود على أهمية السياحة بالنسبة لاقتصاداتهم داخل النطاق الأوسع للتنمية المستدامة، مع إيلاء الاهتمام الواجب للاستدامة البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وعموماً ينبغي أن تنشُد السياحة تحقيق الاستدامة، بما في ذلك السياحة الجماعية والسياحة الثقافية والرياضية والإيكولوجية وذلك من خلال تعظيم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين الوطني والمحلي ولا سيما في البلدان النامية كما ذكرت السياحة الإيكولوجية كوسيلة للمضي قدماً.

٣٢ - وناقش الوزراء ورؤساء الوفود سبل دعم دمج سياسات السياحة المستدامة. وسلطوا الضوء على سبل مساندة دمج سياسات السياحة المستدامة في خطط التنمية المحلية والوطنية، مع إيلاء الاهتمام الواجب لأدوار مختلف الوزارات والهيئات الحكومية دون الإقليمية والمحلية. وقد أثّرت مسألة الحاجة إلى دمج سياسات السياحة والبيئة بصورة أفضل، ومن بين الاقتراحات لتحقيق هذا الهدف ما يلي:

- (أ) تعزيز الهياكل المؤسسية لتحسين التنسيق والتعاون فيما بين أصحاب المصلحة؛
- (ب) تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات مثل إنشاء محميات طبيعية ومجتمعات محلية تستند إلى السياحة؛
- (ج) اعتماد الأدوات والصكوك الاقتصادية والتشريعية الكافية؛
- (د) دعم تنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة لعمليات الحفظ والحماية البيئية؛
- (هـ) النهوض بمنع ومكافحة التلوث، فضلاً عن الإدارة السليمة للموارد الطبيعية.

٣٣ - وأبرز الكثير من الوزراء ورؤساء الوفود الحاجة إلى بحث ودمج قضايا الفقر في جدول أعمال السياحة الدولية وذلك لتعظيم القدرة الكامنة في الأنشطة السياحية على التخفيف من حدة الفقر، خاصة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق تم الإعراب عن شواغل بشأن التأثيرات الاجتماعية والثقافية والبيئية السلبية المحتملة للسياحة، وكيف يمكن لإدارتها وتنظيمها بشكل مناسب الإسهام في الحد من هذه التأثيرات، في حين يتم تحسين أوضاع الفقراء. وذكر أن السياحة يجب أن تدمج الجهود لتقاسم الفوائد بين جميع أصحاب المصلحة، خاصة السكان الأصليين والمجتمعات المحلية.

٣٤ - وقد تم التنويه بالحاجة إلى توسيع نطاق البحوث وتبادل المعارف وإزكاء الوعي، خاصة فيما يتعلق بالأضرار البيئية وصون الطبيعة على الصعد الوطنية ودون الوطنية والمحلية. وأكد المتحدثون على أن ورقات الاستراتيجية الوطنية، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر وخطط العمل، ينبغي أن تتضمن قطاع السياحة كقطاع له أولوية كبرى في إطار التنمية المستدامة.

٣٥ - وقد استشهدت بعض الوفود بالاعتبارات الخاصة بالأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك باعتبار أن لها دوراً رئيسياً في النهوض بالسياحة بصفة عامة وبالسياحة الإيكولوجية بصفة خاصة. وتضمنت التحديات التي لوحظت المتطلبات التالية:

- (أ) زيادة الدعم السياسي والشفافية والتكامل؛
- (ب) إشراك القطاع الخاص، بتشجيع دوائر الأعمال على دمج الاستدامة في سياساتها وعملياتها؛
- (ج) تحسين كفاءة استخدام المياه والطاقة، والنهوض باستخدام الطاقة النظيفة والحد من النفايات؛
- (د) النهوض بممارسات البناء والتشييد المستدامة، علاوة على تضمين المحميات الطبيعية في المناطق الحضرية؛
- (هـ) توسيع نطاق المعارف وبناء القدرات؛
- (و) تعزيز تنفيذ الأدوات المتاحة التي من شأنها تحفيز العمل التطبيقي والمهارات والموارد من أجل التنفيذ الفعال؛
- (ز) كفالة المشاركة الفعالة للسكان الأصليين والمجتمعات المحلية في عمليات صنع القرار.

٣٦ - وأكد العديد من الوزراء ورؤساء الوفود على الروابط بين تباير المناخ والسباحة. واتفق البعض على الحاجة إلى تحفيز الطلب على خيارات النقل العام الأكفأ للوصول إلى الوجهات المقصودة كإحدى الخطوات في اتجاه الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. كما تم التأكيد على ضرورة تشجيع قطاع السباحة والسائحين على التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي والحفاظ على الثقافة المحلية عن طريق ما يتبعونه من خيارات وسلوك فيما يتعلق بالاستهلاك.

٣٧ - وقد كان هناك توافق في الآراء بين الوزراء ورؤساء الوفود بأن قطاع السباحة يمكن أن يسهم بشكل بارز في الحماية البيئية، وصون واستعادة التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وقد لوحظ أن السباحة، خاصة السباحة الطبيعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنوع البيولوجي والجوانب الجذابة التي توفرها البيئة الغنية والمتنوعة. ولا بد من تشجيع الحكومات على كل الصعد على أن تشرك وتدعم بصورة مباشرة السكان الأصليين والمجتمعات المحلية في وضع معايير ومؤشرات ونظم للإنذار المبكر، والمبادئ التوجيهية التي تضم كلاً من الجوانب الثقافية والإيكولوجية للتنوع البيولوجي.

٣٨ - وتم إبراز شهادات التصديق البيئي (شهادات ضمان السلامة البيئية) بوصفها أداة هامة لإيجاد الطلب في الأسواق على منتجات السباحة المستدامة بالنظر إلى قدرتها على النهوض بالتنمية المستدامة. ولهذا الغاية، أعربت الحكومات وجهات التشغيل وأصحاب المصلحة عن الحاجة إلى الحصول على المعلومات والتدريب والتكنولوجيا. وأشارت البلدان التي لديها خبرة في وضع شهادات التصديق البيئي للسباحة المستدامة إلى أنه لا يوجد حل "واحد يناسب الجميع" للتصدي لمسألة الاستدامة في مجال التنمية السباحية، وأن عملية إصدار شهادات التصديق البيئي ليست بأداة يمكن استخدامها بمعزل عن الأدوات الأخرى.

٣٩ - كما أثار العديد من الوزراء الحاجة إلى تعزيز الوعي وتبادل المعارف بين هؤلاء المسؤولين بالسباحة وصون الطبيعة والمتأثرين بها على الأصعدة الوطنية ودون الوطنية والمحلية. وقد أشير إضافة إلى ذلك، إلى أن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ينبغي أن تراعي القضايا السباحية. وأن خطط السباحة ينبغي أن تتضمن بالمثل مراعاة الكاملة لقضايا التنوع البيولوجي، وأنه على الخطط الوطنية أن توازن بين تنمية السباحة وحماية الموارد الطبيعية والثقافية.

٤٠ - طلب العديد من الوزراء ورؤساء الوفود من صناعة السباحة إدماج الممارسات المستدامة بفعالية في الأعمال التجارية السباحية بقدر أكبر من المسؤولية، خاصة في الاقتصادات النامية، والأخذ بالظهور واقتصادات ما بعد الصراعات. وتم التأكيد على أن

الأمن والاستقرار أمران ضروريان للنهوض بالسياحة المستدامة كما أكد العديد من المتحدثين على الحاجة إلى التخطيط الوافي للتنمية السياحة باتباع نهج متكامل وإيلاء الاعتبار الواجب لاستخدام الأراضي، واستخدام الموارد، والبنى الأساسية والنقل والمباني وحماية المناطق الحساسة.

٤١ - وقد أشير إلى الوعي والتأهب للكوارث الطبيعية بوصفها قضايا حاسمة الأهمية. وناقش الوزراء ورؤساء الوفود ضرورة تحديد وتنفيذ تدابير لتحسين مستوى التأهب للكوارث في المجتمعات المحلية ولا سيما تلك الموجودة في المناطق السياحية الساحلية المعرضة للكوارث. ولاحظ الكثيرون ضرورة وضع هذه التدابير بالتعاون مع السلطات المحلية، وصناعة السياحة، والمجتمعات المجاورة.

٤٢ - وتم التأكيد على أهمية دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في النهوض بالأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج وإشراك دوائر الصناعة والأعمال في قطاع السياحة، وفقاً لمقرر مجلس الإدارة ٦/٢٢، المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وفي هذا السياق، أعلنت وزيرة الإيكولوجيا والتنمية المستدامة في فرنسا أن حكومتها بصدد تشكيل فرقة عمل تعنى بالسياحة المستدامة في إطار عملية مراكش. وأعرب الكثير من الوزراء ورؤساء الوفود عن مساندتهم لفرقة العمل واهتمامهم بها.

٤٣ - وطالب مختلف الوزراء ورؤساء الوفود بدور أقوى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مشددين بصفة خاصة، على ضرورة قيامه بالمهام التالية:

(أ) التعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين المعنيين لتقديم الدعم عند وضع استراتيجيات السياحة المستدامة على الصعيد الوطني، ولتحديد طرق إشراك المنظمات ذات الصلة بفعالية، بما في ذلك منظمة السياحة العالمية للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى وأمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، وتعظيم أوجه التوافق النشاطي فيما بين البرامج والأنشطة؛

(ب) النهوض بالتعاون والاتصال الشبكي وغيره وتبادل المعارف والخبرات على المستوى الإقليمي؛

(ج) تقديم المساعدة، حسبما يتناسب، لوضع سياسات تستند إلى غايات ومبادئ السياحة المستدامة؛

(د) تعزيز برنامجہ لإزكاء الوعي والتأهب لمواجهة الطوارئ على المستوى المحلي، مع مواءمته، كلما أمكن، بحيث يدعم الأماكن السياحية في البلدان النامية، مما يمكنها من التأهب بصورة أفضل لمواجهة الكوارث الطبيعية والبشرية.

٤٤ - وقد تم التأكيد على ضرورة أن تسعى جهود بناء القدرات إلى تطوير وتعزيز القدرات داخل الحكومات ولدى جميع أصحاب المصلحة وذلك لتحسين بلورة وتيسير التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية ومدونات قواعد السلوك، ودراسات تقييم الآثار، فضلاً عن سياسات السياحة المستدامة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وبناء عليه، تم التشديد على ضرورة تعزيز عملية صنع القرار الرامية إلى النهوض بالسياحة المستدامة من خلال إتباع نهج تشاركي فعال متعدد أصحاب المصلحة.

المرفق الثالث

موجز الرئيس بشأن المناقشات التي دارت بين الوزراء ورؤساء الوفود حول أسلوب الإدارة البيئية الدولية أثناء الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

١ - ناقش الوزراء ورؤساء الوفود الذين حضروا دورة مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي يومي ٨ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦، موضوع أسلوب الإدارة البيئية الدولية، بما في ذلك مسألة العضوية العالمية لمجلس الإدارة، ضمن السياق العام لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

ألف - بيانات استهلاكية

٢ - أشار السيد عدنان أمين، المدير التنفيذي لفريق الخبراء التابع للأمين العام المعني بكفالة الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة، إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وعلى الأخص إلى أهمية تلك الجوانب المتصلة بالبيئة، وكذلك إلى الاتساق على صعيد منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية، والمساعدات الإنسانية والبيئة. وقدم تقريراً عن الوضع الراهن للترتيبات الخاصة بإنشاء فريق الخبراء رفيع المستوى التابع للأمين العام، والآمال العريضة التي تعلقها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دور هذا الفريق في عملية إصلاح الأمم المتحدة. كما أعلن أنه قد تم تسمية سفير المكسيك وسويسرا لدى الأمم المتحدة كرئيسين مشتركين للفريق العامل غير الرسمي التابع للجمعية العامة الذي أنشأه رئيس الجمعية العامة لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المتصلة بإصلاح الهيكل المؤسسي البيئي الدولي.

٣ - كانت المتحدثة الرئيسية الثانية هي السيدة نيللي أولين، وزيرة البيئة والتنمية المستدامة في فرنسا، وأوضحت أن التحديات البيئية العالمية قد اتسع نطاقها إلى الحد الذي أدى إلى خلق إدراك كبير للترابط فيما بين الشواغل البيئية وسياسات التنمية. واستطردت قائلة إنه من المفارقة أن توجد منظمات متخصصة معنية بالتجارة، والعمل، والصحة، بينما يتولى الاهتمام بالبيئة برنامج للأمم المتحدة يعاني من نقص التمويل. وأشارت إلى أنه من أجل إنشاء وكالة متخصصة لهذا الغرض تنبني على المؤسسات القائمة، يكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) أساساً لها. وأردفت قائلة إن هذا الاقتراح من شأنه إقامة منظمة للبيئة تابعة للأمم المتحدة، يناط بها معالجة المشكلات البيئية واسعة النطاق التي تواجه العالم. وقالت إن المنظمة المقترحة ستتخذ نيروبي مقراً لها ويمكن أن تشمل ولايتها تحقيق المزيد من التنسيق الأكثر تلاحماً فيما بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف فضلاً عن بناء القدرات

البيئة. وأعلنت أن هذا الاقتراح يحظى بدعم حوالي ٩٠ بلداً، بما في ذلك البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والبلدان الناطقة بالفرنسية، وبلدان لجنة المحيط الهندي. وطالبت كذلك بإتاحة التمويل الوافي لهذه المنظمة مشيرة إلى أنه بينما أُنيطت المزيد من المسؤوليات ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن البرنامج لم يتلق ما يكفي من التمويل.

باء - ردود فعل الوزراء ورؤساء الوفود

١ - متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥

٤ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، تناول الممثلون الذين تكلموا الطرق والأساليب الرامية إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة وزيادة التلاحم داخل منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها في التصدي للقضايا البيئية، آخذين في الحسبان نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وفي سياق عملية إصلاح الأمم المتحدة الجارية في الوقت الحالي.

٥ - أعرب بعض الممثلين عن مشاركتهم الرأي القائل بأهمية تعزيز دور البيئة في منظومة الأمم المتحدة وكذلك تعزيز التعاون الدولي بشكل أوسع، آخذين في الحسبان الجهود القائمة لإصلاح الأمم المتحدة. كما أعرب عن رأي مفاده أن ثمة حاجة ملحة إلى تعزيز أهمية رأس المال الطبيعي في استراتيجيات الحد من الفقر من أجل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. كما أكد ممثل آخر على أن الإدارة البيئية المعززة ضرورية لاستئصال الفقر وكذلك لتحقيق السلم والأمن.

٦ - ورأي بعض الممثلين أنه ينبغي الارتقاء بالمكونات الثلاثة جميعها للتنمية المستدامة، وأنه لا ينبغي الاضطلاع بتدابير لحماية البيئة على حساب التنمية. كما طالب ممثل آخر بإتاحة موارد جديدة وإضافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧ - وشدد كثير من الممثلين على أن تنفيذ جميع عناصر مقرر مجلس الإدارة د.١ - ١/٧ حول أسلوب الإدارة البيئية العالمية، والذي غالباً ما يشار إليه باسم مجموعة كارتاخينا لا تزال تحظى بالأولوية. كما أكدوا، على أمور من بينها، الحاجة إلى التنفيذ الكامل والفوري لخطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، وتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأهمية زيادة الترابط والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، وتعزيز التأزر فيما بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، وتحسين الوضع المالي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

- ٨ - وأعرب بعض الممثلين في معرض تأكيدهم على الحاجة إلى تدعيم الإطار المؤسسي الدولي في مجال البيئة، عن تأييدهم لتحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى منظمة أمم متحدة للبيئة تتخذ نيروبي مقراً لها وتحظى بوضع وكالة متخصصة.
- ٩ - وتناول بعض الممثلين الآخرين موضوع تعزيز عناصر محددة لأسلوب الإدارة البيئية الدولية مثل دمج الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، وتعزيز إمكانية بناء القدرات لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبخاصة من خلال خطة بالي الاستراتيجية. وأكد ممثل آخر على ضرورة إنجاز برنامج الأمم المتحدة للبيئة للولاية الأصلية المسندة إليه.
- ١٠ - وأشار مندوب آخر إلى زيادة التحديات البيئية التي يواجهها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واقترح ضرورة إجراء تقييم دقيق لكفاءة الهيكل المؤسسي القائم وفعاليته بما في ذلك إمكانية دمج الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف القائمة، مع الأخذ في الحسبان عمليات الإحلال والتجديد داخل منظومة الأمم المتحدة، على أن يتم القيام في ضوء نتائج هذا التقييم بدراسة مسألة العضوية العالمية، أو الحاجة إلى منظمة أمم متحدة للبيئة.
- ١١ - وعارض بعض الممثلين مسألة إنشاء منظمة أمم متحدة للبيئة، مُعربين عن اعتقادهم بأن الانتفاع بالترتيبات المؤسسية القائمة يكفي لمعالجة القضايا البيئية، وأنه لا توجد حاجة لإنشاء منظمة جديدة. كما أكد مندوب آخر على أنه من السابق لأوانه إنشاء منظمة أمم متحدة للبيئة، مشيراً إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد حسّن من نظم إدارته، على الرغم من استمرار الحاجة لإدخال المزيد من التحسينات في مجال أسلوب الإدارة البيئية الدولية.
- ١٢ - وأبرز أحد المندوبين ضرورة إرجاء أي مناقشات حول إنشاء منظمة أمم متحدة للبيئة إلى أن يقوم فريق الخبراء التابع للأمين العام المعني بكفالة الاتساق على صعيد منظومة الأمم المتحدة بإجراء تحليل للوضع.

٢ - العضوية العالمية

- ١٣ - تم النظر في مسألة العضوية العالمية لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار السياق الموسع الموضح آنفاً. واستمر التباين في آراء الدول الأعضاء حول هذه المسألة ولم يحدث توافق آراء بشأنها.
- ١٤ - أيد بعض الممثلين إدخال العمل بالعضوية العالمية، حيث أنهم يعتقدون بأنها ستعزز المهام المتعلقة بصنع القرار لدى مجلس الإدارة ولدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ككل.

١٥ - وأشار بعض الممثلين دون الإعراب عن موافقهم بشأن هذا الأمر، إلى أنه يستحق المزيد من البحث والتفكير. كما رأى أحد الممثلين أنه من الضروري تحديد القيم والمنافع الإضافية التي يمكن تحقيقها عن طريق تطبيق العمل بالعضوية العالمية.

١٦ - وعارض بعض الممثلين، مع ذلك، العمل بالعضوية العالمية، وأفادوا بأن الهيكل القائم حالياً يعتبر كافياً.

١٧ - وأعرب أحد الممثلين، الذي لم يقتنع بوجود حاجة إلى إدخال أو العمل بالعضوية العالمية، عن قلقه حيال أن ذلك ينطوي على زيادة التكاليف الإدارية، وطالب بإجراء المزيد من التحليل للتكاليف والفوائد المتوقعة.

١٨ - وطُرح رأي مفاده بأنه ينبغي تناول مسألة العضوية العالمية من خلال فريق الخبراء التابع للأمم العام والمعني بكفالة الاتساق على صعيد منظومة الأمم المتحدة، وكذلك أثناء المشاورات التي تقوم الجمعية العامة بإجرائها.

